ISSN = 2073-6614 pp:81-107 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

Grammatical and Linguistic meaning Expansion Methods in the book (Al-Nazir Al-Sahih on Al-Jami Al-Sahih) By Abu Dharr Muwaffaq al Din, known as al-Sibt Ibn al-Ajami, 884 AH

أساليب توسُّع المعاني في المستوبين اللغوي والنحوي في كتاب (الناظر الصحيح على الجامع الصحيح) لأبي ذرّ موفق الدين المعروف بالسبط ابن العجميّ ت 884هـ

Assist. Prof. Dr. Adel Saleh Allawi
adelsaleh@tu.edu.iq

Walid Khaled Hamed
wlekh@tu.edu.iq

University of Tikrit
College of Education for Humanities

أ.م.د. عادل صالح علاوي

وليد خالد حماد

كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة تكريت

Received : 12-6-2022 Accepted : 10-9-2022 published :30-9-2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177688

Abstract

One of the most prominent features of our Arabic language is the breadth of meanings, as it opens up horizons for the speaker, whether he is a poet or an apostate, to employ vocabulary, and master the art of reinstalling it in proportion each time. For his verbal and psychological purposes. The early imams of the language spoke about it, and they considered it sometimes from the boldness of Arabic, and sometimes from the compatibility of its words with the intended meanings, and there are those who wrote about him applied studies in the Holy Qur'an. And the Holy Qur'an is the eternal revelation of God, and the ideal text of the Semitic Arabic language, and since the noble hadith is the second of the two revelations, it has conducted numerous studies in explaining its legitimate meanings. And its linguistic implications, and among those studies are books

of interpretations of the Noble Prophetic hadith, full of linguistic situations and grammatical and graphic directions.

Keywords: methods of expansion in the grammatical linguistic level. Right beholder. AlBukari

المخلص

إنَّ من أبرز سمات لغتنا العربية التَّوسُّع في المعاني، فهو يفتحُ آفاقاً للمتكلِّم، شاعراً كان أم ناثراً لتوظيف المفردات، والتفنُّن في إعادة تركيبها كلَّ مرة بما يتناسب مع أغراضه الكلاميَّة والنفسيَّة. وقد تكلَّم أئمَّة اللغة الأوائل عنه، فعدُّوهُ حيناً من شجاعة العربية، وحيناً من مطاوعة ألفاظها للمعاني المقصودة، وهناك من كتب دراساتٍ تطبيقيَّة عنه في القرآن الكريم، والقرآنُ الكريمُ وحيُ الله الخالد، والنصُّ المثالي للغة العربية الساميّة، ولمَّا كان الحديثُ الشريف ثاني الوحيين فقد حظي هو الآخر بدراسات كثيرة قامت في بيان معانيه الشرعيَّة ومدلولاته اللغويَّة، ومن تلك الدراسات كتب شروح الحديث النبوي الشريف، التي تزخرُ بالوقفات اللغويَّة والتوجيهات النحويَّة والبيانية.

كلمات مفتاحية: التَّوسُّع، المستوى اللغوي، المستوى النحوي، الناظر الصحيح، البخاري.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ومن تلك الشروح كتاب (النَّاظر الصحيح على الجامع الصحيح) وهو كتابٌ أَلَّفهُ أَحْمد بن إِبْرَاهِيم بن مَحْمُود المشهور بسبط ابن العجمي، وأبي ذرٍّ، المتوفى سنة 844هـ، وكتابه شرحٌ لصحيح الإمام البخاري المتوفى سنة 256هـ، وصحيح الإمام البخاري يعد من أصحُّ كتب الحديث النبوي الشريف، و(الناظر الصحيح) كتابٌ تغلب عليه المباحث اللغويَّة، بخلاف كتب شروح الحديث النبويّ المشهورة

التي تُركِّز على المسائل الشرعية والاستنباطات الفقهيَّة؛ ولذلك فقد اخترتُ عنواناً فيه هو: **(أساليب توسُّع المعاني في المستوبين اللغوي والنحوي في كتاب (الناظر الصحيح على الجامع الصحيح) لأبي ذرّ موفق الدين المعروف بالسبط ابن العجميّ ت 884هـ).**

وكان سبب اختياري هذا الكتاب أنَّني لم أجدْ أيّ دراسةٍ لغويَّة عنه حتى يومنا هذا، ولعلَّ سبب ذلك هو كونه قد طبع حديثاً، ولكونه زاخراً بالمباحث اللغويَّة والنحويَّة المشفوعة بالتحليل والتعليل والتوجيه والرّدود. وكان من الواجب تعلم لغة القرآن والحديث، لأنه مالا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب، وهذا مما دفعني أيضاً إلى تعلم اللغة الجميلة لنيل مناي وبلوغ غايتي والوصول إلى مآربي.

المبحثُ الأوَّل

التَّوسُّع في المستوى اللغوي

1- التَّرادف: هو " الالفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحد باعتبار واحد"[1]، كما في لفظتي (علمَ)، و(عرف): ومنه ما أورده سبطُ ابن العجمي في شرح دعاء سيدنا الرسولρ لسيدنا عبدالله بن عباس–رضي الله عنهما– بقوله: " اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ"[2]، فقد قال سبطُ ابن العجمي: " (عَلِّمْهُ) بمعنى عرِّفهُ، فلا يقتضي إلّا مفعولين"[3]، وهذا ما كان قد ذكره قبله الكرمانيُّ[4]، والبدر العيني[5] دون أنْ يذكرا فائدة هذا التوسُّع، وذهب القسطلانيُّ–وهو ممَّن جاء بعده– إلى التصريح بهذا التوسع، ولكنَّه ذكر فائدته بقوله: " والمرادُ تعليم لفظه باعتبار دلالته على معانيه"[6]، فهو يُشيرُ إلى أنَّ المراد تعليم لفظه وتعليم معانيه، ولكي نعلم مدى التوسع لا بدّ أنْ نعرف الفرق بين العلم والمعرفة، قال أبو هلال العسكري: " كل معرفَةٍ عِلْمٌ، وَلَيْسَ كلُّ علم معرفَةً؛ وَذَلِكَ أَنَّ لفظ الْمعرفَة يُفِيد تَمْيِيز الْمَعْلُوم من غَيره، وَلَفظ الْعلم لَا يُفِيد ذَلِك إِلَّا بِضَرْب

---

[1] المزهر في علوم اللغة: 402/1.

[2] صحيح البخاري:91/9، رقم الحديث: 7270.

[3] الناظر الصحيح: 159/1.

[4] ينظر: الكواكب الدراري: 49/2.

[5] ينظر: عمدة القاري: 66/2.

[6] إرشاد الساري: 175/1.

آخر من التَّخْصِيص فِي ذكر الْمَعْلُوم، وَالشَّاهِد قَول أهل اللُّغَة إِن الْعلم يتَعَدَّى الى مفعولين لَيْسَ لَك الِاقْتِصَار على أَحدهمَا، إِلَّا أَن يكون بِمَعْنى الْمعرفَة "[1]، وبهذا يكون الدعاء شاملاً للعلمِ بالشيءِ وتمييزه عن غيره؛ ليكون المدعوَّ له عارفاً بلفظه مُدركاً لدقائق معانيه، عارفاً بالمعاني الدقيقة للقرآن الكريم، مع معرفته بالمعاني العامَّة.

2- الانتقال باللفظ من المعنى اللغويّ إلى الشَّرعيّ، أو من العموم إلى الخصوص، أو العكس: كما جاء في شرحه لحديث: " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ..."[2]، فقد قال في شرحه لمدلول (الأعمال): " الأعمالُ حرفُ التعريف ليس لتعريفِ الماهيَّة؛ لأنَّ المفتقر إلى النِّيَّة أفراد الأعمال، لا مُطلق الأعمال من حيث الإطلاق، فهو إذًا إمَّا للعموم خُصَّ منه البعضُ بالإجماع، أو للعهدِ، فالمعهود هو الأعمال التي عُهدتْ من قبل الشرع، ويؤيِّده ما قيل: إنَّ المراد من الأعمال العباداتُ؛ لأنَّ غيرها لا يفتقرُ إلى النِّيَّة "[3]، وهذان التوجيهان لاتِّساع المعنى ذكرهما شُرَّاح الحديث[4].

وهكذا يتَّسع لفظ (الأعمال) ليشمل معنيين، أحدهما: طائفة من الأعمال التي تستوجب استحضار النيَّة في الشرع، والآخر: العبادات خاصَّة؛ فالنيَّة في العبادات واجبةٌ، وما عداها من المباحات قد تتحوَّل باستحضار النيَّة إلى قرباتٍ، فمثلاً الصَّلاة لا بدَّ فيها من النيَّة فرضاً كانت أم نفلاً، ولكن الطعام والشَّراب لا حاجة إلى النيَّة فيهما، ولكن إذا استحضر المؤمن نيَّته عند تناول الطعام والشراب وكانت نيَّته التَّقوي بها على طاعة الله Y صارت تلك العادات لها أجر بحسب النِّيَّة، ويمكننا القول: إنَّ ذلك قد يختلف باختلاف الشخص وهمَّته واستحضار قلبه النيَّة، وَفِيهِ دلالةٌ على أَنَّ الْمُبَاحَ إِذَا قُصِدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى صَارَ طَاعَةً يُثَابُ المؤمنُ عَلَيْهَا[5].

3- ومن التوسُّع اللغويّ الاختلاف في أصل الاشتقاق للكلمة: ومنه ما ورد في حديث: " أَيَجْزِي عَنِّي..."[6]، فقد قال عنه: " أَيَجْزِي بفتح الياء، معناهُ: يكفي، وعليه اقتصر النَّوويُّ، ويجوز من الرُّباعي "[7]، وإنَّما حدَّده بفتح الياء؛ ليشير إلى أنَّه لو كان من الرباعي لكان بضمِّها (يُجزي).

---

(1) الفروق اللغوية: 80.

(2) صحيح البخاري: 6/1، رقم الحديث: 1.

(3) الناظر الصحيح: 60/1.

(4) ينظر: -على سبيل المثال-: الكاشف عن حقائق السنن: 603/2، الكواكب الدراري: 19/1.

(5) ينظر: المنهاج: 77/11.

(6) صحيح البخاري: 121/2، رقم الحديث: 1466.

(7) الناظر الصحيح: 21/2-22.

وهذا ما سبقهُ إليه الكرمانيُّ وذكر أنَّ ما كان مشتقّاً من الأجزاء فإنَّ معناه الأداء الذي يُسقط هذه العملَ عنه مُستقبلاً[1] ، وكذا قاله البدر العيني[2].

فلفظُ (الإجزاء) يكون في الفريضة وهو يكفي لسقوطها، ولفظ (يكفي) يفيد الاستمرار بالنفقة العامة على نيَّة الصدقة غير المفروضة، والمعنيان مقصودان؛ لأنَّ فريضة الصدقة لا تجب إلَّا على من توافرت فيه شروط مادية ولديه مبلغ نقدي معلوم الكمية في الشرع، ولكن الإنفاق عموماً لا يشترط فيه ذلك، فالإنسان المتوسط الحال الذي لا تجب عليه الزكاة ينفق على أسرته في طعامهم وشرابهم وملبسهم، وإن كان لا تجب عليه الزكاة.

4- ومن التوسُّع اللغوي مجيء لفظ يحتمل من حيث البنية الصَّرفيَّة أنْ يكون على وجهين، أعني: تكون بنية صرفية واحدة تحتمل توصيفَيْن، ومن ذلك تعقيب سبط ابن العجمي على قول سيدنا الرسولρ: " إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلاَثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ المَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ "[3]، فقد قال: " (قِيلَ وَقَالَ) إمَّا فعلان، وإمَّا اسمان مصدران "[4]، ولم يذكر الفرق بينهما.

وقد قال بمصدريَّتهما القاسمُ بن سلام[5]، والأزهريُّ[6]، وسَلَمة بن مُسْلِم، وقال: " ولو خُفِضتا على النَّقْلِ لهما من حدِّ الأفعال إلى الأسماء في النية كان صواباً "[7].

ولم يرتضِ آخرون القول بالمصدريَّة، وعلَّلوا رفضهم بالقول: " لَو كَانَ هَذَا لَقلَّتِ الْفَائِدَةُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الأول، والقيل والقال عِنْده بِمَعْنى وَاحِد، فَأَيُّ معنى للنَّهْي عَن الْعُمُوم!، وَالْأَحْسَن أَن يكون على الْحِكَايَة فَيكون النَّهْي عَن القَوْل بِمَا لا يصح وَمَا لَا تعلم حَقِيقَته وَأَن يَقُول الْمَرْء فِي حَدِيثه مثل كَذَا وَقَالَ قَائِل كَذَا "[8]، ورُدَّ هذا بأنَّ القال الِابْتِدَاء والقيل الْجَواب[9]، وممَّن ذكر القولين القاضي عياض[10]، وابن قرقول[1]، وغيرهم.

---

(1) ينظر: الكواكب الدراري: 28/3.

(2) ينظر: عمدة القاري: 43/9.

(3) صحيح البخاري: 124/2، رقم الحديث: 1477.

(4) الناظر الصحيح: 26/2.

(5) ينظر: غريب الحديث: 415/3.

(6) تهذيب اللغة: 9/ 231.

(7) الإبانة في اللغة العربية: 105/2.

(8) تفسير غريب ما في الصحيحين: 421.

(9) الفائق: 3/ 231.

(10) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: 5/ 569.

إذن إجراء (قيل، وقال) على المصدريَّة والفعليَّة هو في القبول وصحَّة الدلالة على حدٍّ سواء، وبما أنَّ المرادَ حكايةُ أقاويل النَّاس، وأحاديثهم كما هي، والبحث عنها، والتتبع لها، فتنمي عليهم، فيقال: قال فلان كذا، وقيل لفلان كذا، مما لا يُغني ولا يجدي خيراً، إنما هو الولوع بها، والشغف، والغاية مجرد ذكرها، بالإكثار من الكلام والإرجاف، والْخَوْضُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ الَّتِي لَا فَائِدَةَ فِيهَا؛ لأَنَّ جُلَّهَا الْغَلَطُ وَحَشْوٌ وَغِيبَةٌ وَمَا لَا يُكْتَبُ فِيهِ حَسَنَةٌ [2]، فالقول بالمصدريَّة يعني نقل الأقوال كما هي، والقول بالفعليَّة معناه أنْ تُحدِثوا أنتم قولاً، وقد حصل التوسُّع ليشمل المعنيين جميعاً، والنَّهي متوجه نحوهما.

5- **التضادُّ:**" هو دلالة اللفظ على معنيين متضادين دلالة مستوية عند أهل تلك اللغة"[3]، فمن التَّوسُّع اللغويّ أيضاً إيراد صيغة من المشتقات تحتمل صيغتين متضادَّتين، فيدخل في التَّضادِّ، ومنه ما ذكره سبط ابن العجمي عند شرحه لحديث: " السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ"[4]، حيث قال: " المَرضاةُ يجوز أنْ تكون بمعنى الفاعل، أي: مُرضٍ ومُحصِّلٌ لرضا الله تعالى، ويجوز أنْ يكون بمعنى المفعول، أي: مرضىً للرَّبِّ "[5]، ومعنى الثاني يرتضيه الرَّبُّI.

والمعنيان مقصودان فعلى الفاعليَّة أنَّ هذا العمل يسعى إلى تحصيل رضا الله تعالى، والمفعوليَّة رضا الله عمَّن يفعل ذلك، فعلى المؤمن السَّعي إلى ذلك، وأنْ يُحسن الظنِّ بنيله من الله.

6- **ومن التَّوسُّع اللغويّ المغايرة بين التذكير والتأنيث:** ومنه ما أورده عند شرحه لحديث: " كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ..."[6]، فقد قال: " إنْ قلتَ: لِمَ أنَّثَ الفعل المسند إليه؟ قلت عند من قال حكم ظاهر الجمع مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي فلا إشكال وأما من قال كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة المذكر فتأنيثه أيضاً عنده على خلاف القياس، أو باعتبار القبيلة "[7]، وبهذا كان قد قال الكرمانيُّ[8]، والبدرُ العينيُّ[9].

---

(1) ينظر: مطالع الأنوار: 401/5.

(2) أعلام الحديث للخطابي: 2/ 806، شرح صحيح البخاري لابن بطال: 6/ 531، الاستذكار: 8/ 579

(3) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة: 226.

(4) صحيح البخاري: 31/3.

(5) الناظر الصحيح: 100/2.

(6) صحيح البخاري: 64/1، رقم الحديث: 278.

(7) الناظر الصحيح: 260/1.

(8) ينظر: الكواكب الدراري: 3/ 141.

(9) ينظر: عمدة القاري: 230/3.

ومن استعمال ما يُشار به إلى المذكر للإشارة إلى المؤنث ما ذكره في شرح حديث: " ...اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ البَقَرِ وَرَاعِيهَا، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَهْزَأْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لاَ أَهْزَأُ بِكَ، فَخُذْ ذَلِكَ البَقَرَ وَرَاعِيَهَا..."[1]، فقد توقَّفَ عند التعريف بالإشارة في (ذلك)، وقال: " و(ذَلِكَ البَقَرِ) باعتبار السَّواد المرعيّ، كما يُقالُ: هندٌ ذلك الإنسانُ "[2]، وقد ذهب الكرمانيُّ، والبدر العينيُّ إلى نحو ذلك وبنفسِ التعليل[3].

فالتوسُّع جاء ليشمل المعنيين، أحدهما المفهوم وهو البقر، والآخر المُشار إليه وهو السواد؛ لأنَّ البقر كان في الوادي فهو بعيدٌ عنهما، وهو يُرى من بعيدٍ سواداً فقط، وقد ذكر الحديث أنَّهُ كان مع البقر راع يرعاه، وهذا يؤكِّد بُعده عن مكان كلامهم، ولو كان عندهم لما كانت به حاجة إلى راعٍ.

المبحثُ الثَّاني

التَّوسُّع في المستوى النَّحوي

1- **اتّساع الدلالة بسبب التَّضمين النَّحوي:** وهذا النوع وصفه ابن جني بالقول: " ومنه بابٌ من هذه اللغة واسعٌ لطيفٌ طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدى به "[4]، ويراد به " في النحو أن نعد الفعل مشتملاً ومحتوياً ودالاً على معنى فعلٍ آخر؛ لسببٍ بلاغي، وبذلك يأخذ الفعلُ الأولُ حكم الفعل الثاني من حيث التعدي واللزوم، والاستعمال في الجملة "[5]، وهناك مَنْ لم يشترطهُ في الأفعال بل أطلقَ ذلك[6].

ومن الأمثلة التطبيقيَّة للتضمين في الأفعال التي أوردها سبط ابن العجمي ما ذكرهُ عند شرح حديث: " أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى المَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ إِذَا أَخْبِيَةٌ خِبَاءُ عَائِشَةَ، وَخِبَاءُ حَفْصَةَ، وَخِبَاءُ زَيْنَبَ، فَقَالَ: أَلْبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ؟!، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ "[7]، فقد قال: " أَلْبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ: بنصب البرِّ، وتقولون بمعنى تظنّون، وفيه إجراء فعل القول مجرى فعل الظَّنّ على اللغة المشهورة، فـ(البر) مفعولٌ أوَّل،

---

(1) صحيح البخاري: 3/8، رقم الحديث: 5974.

(2) الناظر الصحيح: 504/2.

(3) ينظر: الكواكب الدراري: 151/21، عمدة القاري: 86/22.

(4) الخصائص: 437/2.

(5) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: د. محمد إبراهيم عبادة: 192.

(6) ينظر: جماليات الاتساع في المعنى وتعدده: 26.

(7) صحيح البخاري: 49/3، رقم الحديث: 2034.

و(بهنَّ) مفعولٌ ثانٍ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، أي: طلبُ البرِّ وخالص العمل فيهِ تظنّون بهذا؟ "[1]، فهو يعني أنَّهُ أراد بمعنى الفعل (تقولون) (تظنّون)؛ وقد عدَّى تقولون إلى اثنين كما يُعدَّى تظنّون، وهذا ما ينطبقُ عليه تعريف التضمين بحذافيره، وقد قاله معظمُ شُرَّاح الحديث قبل سبط ابن العجمي وبعده، مثل الخطَّابيّ[2]، وابنِ بطال[3]، والوقشيّ[4]، وابن قرقول[5]، وغيرهم.

فالمعنيان مُرادان كلاهما، والمراد لا ينبغي أصلاً أنْ تظُنُّوا ظنَّاً بأنَّ هذا العملَ من البرِّ، ولو حصل في أذهانكم ذلك وخطرَ في بالكم فإنَّه خلاف الصَّواب فلا ينبغي أنْ تقولوه وتنطق به ألسنتكم.

ومنه أيضاً ما ذكره من توسُّع عند الكلام عن حديث: " ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ "[6]، حيث أوردَ في الحديث فِعلَيْنَ حصل التَّوسُّع في معنيهما:

-أحدهما: الفعل (وجدَ)، حيث قال: " وجَدَ بمعنى أصابَ؛ ولهذا عُدِّيَ إلى مفعولٍ واحدٍ "[7]، وقد سبقه إلى ذكر هذا التوسع الكرمانيّ[8]، والبدر العيني[9]، وتابَعَهُ السيوطيُّ[10]، وغيرهم، ولم يبيّنوا أيَّاً من المعنيَين، ولا الفرق بينهما.

ولو رجعنا إلى كتب اللغة لوجدنا الفرق، فقد قال ابن فارس: " الْوَاوُ وَالْجِيمُ وَالدَّالُ، يَدُلُّ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الشَّيُّ يُلْفِيهِ. وَوَجَدْتُ الضَّالَّةَ وِجْدَانً "[11]، ومعنى ذلك أنَّ الأصل في (وجد) أنْ يكون الشيءُ مفقوداً، فيبحث عنه الإنسان، ثمَّ يجده.

وأمَّا الإصابة، فهي مصدر أصاب المشتقّ من الصَّوب، قال ابن فارس: " الصَّادُ وَالْوَاوُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى نُزُولِ شَيْءٍ وَاسْتِقْرَارِهِ قَرَارَهُ "[1]، فهو فيما لو استُعمل يدلُّ على نزول الإيمان

---

(1) الناظر الصحيح: 2/108-109.

(2) ينظر: أعلام الحديث: 2/ 986.

(3) ينظر: شرح صحيح البخارى: 4/171.

(4) ينظر: التعليق على الموطأ: 1/ 321.

(5) مطالع الأنوار: 1/473.

(6) صحيح البخاري: 1/12، رقم الحديث: 16.

(7) الناظر الصحيح: 1/101.

(8) الكواكب الدراري: 1/100.

(9) عمدة القاري: 1/148.

(10) ينظر: عُقودُ الزَّبَرْجَدِ: 1/155.

(11) مقاييس اللغة: 6/86.

واستقراره في القلب، وبتضمينه معنى وجد أُضيفَ إلى معناه الإشارة إلى أنَّ المؤمن حين يفعل هذه الأعمال فإنَّه يبحث عن شيءٍ قد فقدهُ.

-وأمَّا الفعل الآخرُ: فهو (يعود)، حيث أشارَ إلى أنَّ (يعودُ) يحتمل معنى (الاستقرار)، أي: يستقرُّ، كما يحتملُ معنى (يصيرُ)؛ لأنَّ العَودَ والرُّجوع قد استُعملا في معنى الصَّيرورة [2]، ولم يذكر وجه الاتساع في الصيرورة.

وقد مال إلى معنى الصَّيرورة ابن الملقن[3]، وابنُ الدماميني، وذكر أنَّ سبب التوسع هو " ليكون اللفظُ شاملًا للمسلم الأصلي، وَمَنْ أسلمَ بعد كفرٍ "[4]، وهو يُشير إلى أنَّه مشتقٌّ من العَوْدِ، فالمسلمُ الأصلي وُلِدَ مسلماً، وبحبّهِ الكفرَ يكون قد تحوَّلَ حالُهُ إلى الكفر، والعودُ للمسلم الذي أسلمَ بعد كفرٍ يكون كأنَّه عائدٌ إلى ما كان عليه.

وقد ذكر وجهَيْ سبط ابن العجمي البرماويُّ[5]، وتابعهُ أيضاً الملا علي القاري[6]، دون التفصيل فيما يجمعان من معانٍ.

ولو رجعنا إلى المعاجم لوجدنا أنَّ العَوْدَ: هو تثنيةُ الأمرِ عَوْداً بَعْدَ بَدْءٍ، فيُقالُ: بَدَأَ ثُمَّ عادَ، والعَوْدَةُ مرّة واحدة[7]، وأمَّا صار وأصارَ وصيَّرَ فهي من أفعالِ التحويلِ؛ لأنها كلّها راجعةٌ إلى معنى التَّحويل من شيءٍ إلى شيء[8]، ومن هنا نجد التَّوسُّع منح الفعل معنيين؛ ليشمل نوعين من النَّاس، الذي ولدَ مسلماً فتعمَّدَ -تصيير- تحويل حالته من الإيمان إلى الكفر، والذي ولد كافراً فأسلمَ فتعمَّدَ العودةَ إلى كفره.

ومن التضمين ما ذكره سبط ابن العجمي عند شرحه لقول سيّدنا رسول اللهρ: " وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ..."[9]، فحين علَّلَ نصب (رَجُلًا)، ذكر في نصبه وجوهاً[10]:

---

(1) مقاييس اللغة: 3/ 317.

(2) الناظر الصحيح: 101/1.

(3) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 532/2.

(4) مصابيح الجامع: 100/1.

(5) ينظر: اللامع الصبيح: 171/1.

(6) ينظر: مرقاة المفاتيح: 75/1.

(7) العين: باب العين والدال: 217/2.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 2102/4، المقاصد الشافية: 452/2

(9) صحيح البخاري: 6/1، رقم الحديث: 2.

(10) الناظر الصحيح: 62/1.

أ–فأمَّا أنَّه على المصدريَّة، والتقدير: تمثَّلَ تَمَثُّل رجلٍ.

ب–أو بالمفعوليَّة إنْ ضُمِّنَ (تمثَّلَ) معنى اتخذَ، أي: اتَّخذَ الملَكُ رجلاً مثالاً.

ت–وإمَّا بالحاليَّة، يعني منصوبٌ على الحال.

والوجوه الثلاثة واردة لا يُنافي بعضُها بعضاً، ويبدو أنَّ لفظ (تمثَّلَ) بمادته اللغويَّة قد اختصر هنا جميع تلك المعاني، فقد أوجزَ كثيراً من الألفاظ، فلو قارنَّا بين الجملتين: وَأَحْيَانًا يَتَّخذُ ليْ رجلاً مثالاً و(وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ) لوجدنا الإيجاز واضحاً.

ووجوه الاتساع هذه قد سبقهُ إلى ذكرها الكرمانيّ[1]، والبدر العيني[2].

والوجهان الأوَّل والثاني يكادان يكونان متطابقين وبينهما فرقٌ، ومدلول الأول أنَّه صار مثال الرجل في الصورة والهيئة، وأمَّا الثاني فمعناهُ اختارَ رجلاً ليتمثَّل بصورته، وهذا الثاني قد يكون متقدماً بحسب الزمان على الأوَّل، فهو يختار الصورة ثمَّ يتمثَّل بها.

وأمَّا الوجه الثالث فهو وصفٌ للحالةِ، أو الحال التي يكون عليها في تلك المرَّة.

وهنا لا بدَّ من محاولة معرفة الغاية من اختيار (يتمثّل)، دون (يتخذ)، قال ابن فارس: " الْمِيمُ وَالثَّاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مُنَاظَرَةِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ. وَهَذَا مِثْلُ هَذَا، أَيْ نَظِيرُهُ، وَالْمِثْلُ وَالْمِثَالُ فِي مَعْنًى وَاحِدٍ. وَرُبَّمَا قَالُوا مَثِيلٌ كَشَبِيهٍ "[3]، فالكلام عن المَلَك جبريلυ وأحوال مجيئه، فاختار التمثّل لبيان تشبهه بالبشر على أتّم صورة، حتى لو رآه غير سيدنا النبيρ لَمَا شكَّ للحظةٍ أنَّه بشرٌ وليس ملكاً.

ومنه استعمال (رجعَ) بمعنى (صار) الذي ذكره عند شرح حديث: " لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ "[4]، قال سبط ابن العجمي:" لاَ تَرْجِعُوا: ممَّا خفيَ على أكثر النَّحويين استعمال (رجع) كـ(صار) معنى وعملاً، ومنه هذا الحديث، أي: لا تُصيّروا "[5]، وهذا الذي ذكره هو نصّ كلام ابن مالك[6]، الذي نقلهُ عنهُ الكرمانيّ[7]، والبرماويُّ[8]، والبدر العينيُّ[1]، وغيرهم.

---

(1) الكواكب الدراري: 27/1.

(2) عمدة القاري: 42/1.

(3) مقاييس اللغة: 296/5.

(4) صحيح البخاري: 35/1، رقم الحديث: 121.

(5) الناظر الصحيح: 195/1.

(6) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح: 197.

(7) ينظر: الكواكب الدراري: 139/2.

(8) اللامع الصبيح: 88/2.

فكأنَّهُ ρ يشير إلى أنَّ هذا العمل لا يكون مغروساً إلَّا في نفسِ من كانت بعض معاني الكفر متجذرةً في نفسه فهو يحنُّ إليها، وأمَّا المسلم والمؤمن الأصليّ فكأنَّهُ هو مَنْ يُحول حاله من الإيمان إلى الكفر إذا فعلَ هذا الفعل.

ومن الأمثلة التطبيقيَّة التي أوردها سبط ابن العجمي للتضمين في الأسماءِ ما ذكره في شرح حديث: " الحَلِفُ منَفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، ممْحقَةٌ لِلْبَرَكَةِ "[2]، فقد قال: " (الحَلِفُ منَفّقَةٌ...ممْحقَةٌ) الرِّوايةُ بفتح أوَّلهما وثالثهما، وإسكان ثانيهما، (مَفعَلة)، والهاءُ للمبالغة؛ فلهذا صحَّ جعلُها خبراً عن الحِلف...وهما في الأصل مصدران مَزيدان مَحدودان، بمعنى النَّفاق والمحق..."[3]، ولم يُبيّن مدلولات هذا التوسُّع، وكان الطّيبيُّ قد قال قبله: " (منفقة للسلعة)، أي: مظنَّةٌ لِنَفاقِها، وموضعٌ له، والمَحقُ النَّقص والمحو والإبطال، (وممحقة) مَفعلةٌ منه، أي: مَظنَّةٌ له، أو مجزاةٌ به "[4]، وإلى نحو ذلك ذهب ابنُ الدماميني[5]، والبرماويُّ[6]، والشهاب الرمليّ[7]، وغيرهم.

ومعنى ممحقة ومنفقة ذات إمحاقٍ، وذات نَفاقٍ[8] فهذا الوزن موضوعٌ لما كَثُر من الأعيان وغيرها، والصّيغة الصَّرفيَّة للمَفعَلة تأتي لسببِ الفعل، أو لسبب كثرته[9]، والخلاصةُ أنَّ هذه الصيغة جمعت المعنيين، وصف من يراها تُنفِق السلعة أنَّ رؤيته تلك مظنَّة، يعني مجرَّد ظنِّ، وكذا رواج السلعة وكثرة بيعها وهو النَّفاق.

2- **اتِّساعٌ بسبب الحذف:** ونبدأ هذا النَّوع من الاتساع بمقولةٍ لعبدالقاهر الجرجاني أوردها معظم البلاغيّين الذين جاءوا بعده، فقد قال في وصف الحذف: " هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيه بالسِّحر فإنَّك ترى به ترك الذِكْر أفصحَ من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة..."[10]، وتعنينا الجملة الأخيرة حين يقول: أزيد للإفادة،

---

(1) ينظر: عمدة القاري: 187/2.

(2) صحيح البخاري: 60/3، رقم الحديث: 2087.

(3) الناظر الصحيح: 122/2-123.

(4) الكاشف عن حقائق السنن: 7/ 2116.

(5) ينظر: مصابيح الجامع: 23/5.

(6) اللامع الصبيح: 28/7.

(7) ينظر: شرح سنن أبي داود: 14/ 33.

(8) المفهم: 4/ 522.

(9) ينظر: معاني الأبنية: 34-35.

(10) دلائل الإعجاز: 121.

والإفادة هنا هي التَّوسُّع في المعنى. ينتجُ عن الحذف عموماً إطلاق المعنى واتساعه، وهو قسمان: قسم لا يؤدي إلى توسُّع في المعنى ولا إلى إطلاقهِ؛ لأن المحذوف يُمكنُ تعيينُهُ فيُقدّر ذلك المحذوف بيُسرٍ وسهولة، وهناك قسم آخر من الحذف يؤول إلى التوسع في المعنى ومن ثم يحتمل تقديراتٍ عدَّة، قد يكون بعضها مراداً وقد تكون كلها مرادة بقدر ما يتبين من السِّياق[1].

وما يَعنينا هو النَّوع الثَّاني، وهذا النَّوع لا تقوم عليه الدراسات اللغويَّة فحسب، وإنَّما هو مدار الدراسات البلاغيَّة.

فهناك من المحذوفات ما يُختَلَفُ في تقديره وتوجيهه اختلافاً كبيراً، ومنه ما أورده سبط ابن العجمي عند شرحه لقول سيِّدنا الرسولρ لسيدنا أبي بكرτ: " أَشَعَرْتَ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الخُرُوجِ. قَالَ: الصُّحْبَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الصُّحْبَةَ..."[2]، قال سبط ابن العجمي: " (الصُّحبةَ) بالنَّصب، أي: أُريدُ، وأطلبُ، وبالرَّفع، أي: مُرادي الصُّحبةُ، أو مطلوبي، وكذا الصُّحبة الثانية بالنَّصب، أي: أنا أُريدُ، أو أطلبُ الصُّحبةَ أيضاً، أو ألزمُ صُحبتَكَ، وبالرَّفع، أي: مطلوبي أيضاً الصُّحبةُ، أو الصُّحبة مبذولةٌ "[3]، وقد ذكر تلك التوجيهاتِ الكرمانيّ[4]، وابن الدماميني[5]، وغيرُهما.

وإذا تأمَّلنا تلك المعاني كلَّها لوجدناها كُلَّها مُرادةٌ، وكلُّها صحيحة، فجملة (مُرادي الصُّحبةُ، أو مطلوبي) اسميَّة تدلُّ على الثبوت والاستمرار فكأنَّ سيدنا أبا بكرτ: يقول: أنا مطلوبي الصحبة على الدوام في كلِّ وقتٍ، ولمَّا حان وقت الهجرة كأنَّهُ صرَّح بهذا الطلب، وغير ذلك من المعاني المذكورة.

ومن تطبيقاته عند سبط ابن العجمي ما ذكره في حديث: " ... لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ ..."[6]، فقد قال: " لا شفاءَ مبني مع (لا) على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا شفاءَ لنا "[7]، ولم يُعلِّلْ هذا التَّوسُّع بالحذف، وقد سبقه إلى القول بهذا التقدير البرماويُّ[8]، وتابَعَهُ السيوطيُّ[1]، بدون تعليلٍ أيضاً.

---

[1] ينظر: جماليات الاتساع في المعنى وتعدده : 31.

[2] صحيح البخاري: 69/3، رقم الحديث: 2138.

[3] الناظر الصحيح: 131/2.

[4] ينظر: الكواكب الدراري: 25/10.

[5] ينظر: مصابيح الجامع: 56/5.

[6] صحيح البخاري: 121/7، رقم الحديث: 5675.

[7] الناظر الصحيح: 494/2.

[8] اللامع الصبيح: 347/14.

وهذا التَّقدير للمحذوف لم أجدهُ إلَّا عند قليل من المعربين، أمَّا عامَّة شُرَّاح الحديث فلا يذكرونه، ويشبهونه بالإعراب المشهور لـ(لا إله إلَّا الله)[2]، وأظُنَّ أنَّ سبب ذلك هو اعتبار (لا) النافية للجنس، وعلى ذلك فالأغلب يكون خبرها محذوفاً تقديره: حاضرٌ، أو موجود كما هو مثبت في كتب النحو[3]، وكلُّ هذا توسُّعاً في التقدير.

وفيما يأتي بيان لوجوه التوسُّع في التقدير الذي يترتَّب عليه توسُّعٌ في مدلولاتها:

-**أوَّلاً:** مَنْ قدَّر المحذوف بـ(لنا)؛ لأنَّ الدعاء بالشفاء هنا للنَّفس وللموجودين، وتعليل حذف لنا يكون شاملاً معنى العموم، يعني يكون المراد: لنا ولغيرنا من المرضى، وهذا أبلغُ ممَّا يكون لو قال: (لنا)؛ لأنَّهُ يكون أعمّ، وهذا أشملُ في التَّوسُّع.

-**ثانياً:** مَنْ تركوا التَّصريح، فإنَّ التقدير عندهم معلوم، وهو: لا شفاءَ موجودٌ، وهو أبلغُ ممَّا سبق؛ لأنَّه ينفي وجود الشفاء من أصلهِ إلَّا من الله تعالى، فهي حين تخل على شيءٍ تنفيه نفياً عامّاً[4]، فهو بحسب صدر الكلام نفيٌ لوجود أيِّ شفاءٍ، وبحسبِ الاستثناء إثباتٌ لوجود الشفاء عنده فقط، ولشفائه؛ لأنَّ الاستثناء من النفي إثبات، لا سيما إذا كان بدلاً، فإنه يكون هو المقصودَ بالنسبة؛ ولهذا كان البدلُ الذي هو المختارُ في كلِّ كلامٍ تامٍّ غيرِ موجبٍ بمنزلة الواجبِ[5].

ومن الحذف للاتساع حذفُ المفعول الذي ذكره في قول سيِّدنا رسول اللهρ: " إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ "[6]، فقد قال: " حذف مفعول (أنفقَ) للتَّعميم "[7].

وكان الكرمانيُّ قد قدَّرَ حذف المفعول أيضاً، وأضاف قائلاً: " ليفيد التعميم، يعني: إذا أنفقَ أيَّ نفقة صغيرة، أو كبيرة "[8]، وتابعه البرماويُّ في ذلك[9].

---

(1) ينظر: عُقودُ الزَّبَرْجَدِ: 133/2.

(2) ينظر -مثلا-: مصابيح الجامع: 235/9، اللامع الصبيح: 14/ 347، الكوكب الوهاج: 195/22.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري:515/2، النحو الوافي: 44/1.

(4) ينظر: معاني النحو: 361/1.

(5) ينظر: مصابيح الجامع: 235/9.

(6) صحيح البخاري: 20/1، رقم الحديث: 55.

(7) الناظر الصحيح: 142/1.

(8) الكواكب الدراري: 214/1.

(9) ينظر: اللامع الصبيح: 313/1.

ومن الاتساع المُترتّب على هذا الحذف أنَّهُ لا يقتصرُ على التعميم، فالحديث في سياق الحثِّ على الإنفاق، أي: إثبات حصول الفعل، بغضِّ النظر عن الشيء الذي سينفقه المُنفق، ومن التَّوسُّع فيه إرادة العموم، ويترتَّب عليه أنَّ المقصود أيّ نوع من النفقة، سواء أكانت قليلةً أم كثيرةً، ماديَّة أم معنويَّة، عينيَّةً أم نقديَّة، وحتى لو كان الإنفاقُ من وقته لخدمة أهله، كلُّ ذلك صدقة.

ومن الحذفُ الذي يؤدي إلى التَّوسُّع حذف الاسم المُضاف، ولعلَّه أكثر أنواع المحذوفات التي تؤدي التَّوسُّع، ومن تطبيقاته ما ذكره في سياق شرح حديث: " رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ المُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ بِهِ اللَّهُ مِنَ الفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ المُؤْمِنِينَ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا، وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ "[1]، قال: " واللهُ خيرٌ كذا بالرفع فيهما على أنَّهما مبتدأ وخبر، وفيه حذفٌ تقديره: وصُنعُ اللهِ خيرٌ"[2]، وكان قد ذهب إلى هذا التأويل ابن بطال[3]، القاضي عياض[4]، والكرمانيُّ[5]، ومعظمُ شُرَّاح الحديث، دون أن يذكروا تعليلاً.

وهكذا يتَّضح الاتساع الذي أدَّاهُ الحذفُ، فقد وقع هنا لتكثير الفائدة بتعدُّد التقديرات واختلافها، بإمكان حمل الكلام على معنيين أو أكثر[6]، فهو يُشبهُ إرادة العموم، فهو يحتملُ معنى أنَّ ما عند الله من ثواب الشَّهادة في سبيل الله خير للمقتول من الدنيا، كما يحتملُ أن صنع الله خير لهم وهو استشهادهم يوم أحد([7])، ويحتمل: أنَّ كلَّ ما يأتي من اللهِ خيرٌ للمؤمنين، ويحتملُ التبشير بما سيأتي على معنى والله يدَّخرُ لنا الخير، وكلُّ تلك المعاني مُرادةٌ توسُّعاً.

ومن حذف الجمل الذي يؤدّي إلى التوسُّع في المعنى حذف جملة القسم ما ذكره في شرح حديث: " لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ "[8]، فقد قال تعقيباً عليه: " (لَأَنْ يَأْخُذَ): اللام إمَّا ابتدائيَّة، أو

---

[1] صحيح البخاري: 102/5، رقم الحديث: 4081.

[2] الناظر الصحيح: 354/1.

[3] ينظر: شرح صحيح البخارى: 550/9.

[4] ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: 231/7.

[5] ينظر: الكواكب الدراري: 14/ 183.

[6] ينظر: البلاغة الصافية: 139.

[7] ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: 550/9.

[8] صحيح البخاري: 123/2، رقم الحديث: 1471.

جواب قسمٍ محذوف "[1]، ولم يُعلِّلْ ذلك، وكان قد سبقهُ إلى هذا القول الكرمانيُّ[2]، والبرماويُّ[3]، والبدر العينيّ[4].

وفائدةُ هذه اللام توكيد مضمون الجملة[5]، وهكذا أتاح هذا الحذفُ التوسُّعَ في التقدير، وقد ترتَّبَ عليه التوسُّع في المعنى، ولا شكَّ أنَّ التوكيد بالقسم أعلى وأشدّ من التوكيد باللام فقط.

3- التَّوسُّع بسبب تعدُّد الأوجه الإعرابية: وهو من أكثر أنواع التَّوسُّع من حيث التنوُّع والعدد، ومن أمثلته ما أورده عند ذكر مرويٍّ عن أحد الصحابة، "كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ..."[6]، حيث قال: " (شَاهِدَاكَ): خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبرُه محذوف، أي: المُثبِت أو الحُجَّة "، ونقلَ وجوهاً أخرى، ثمَّ قال: " أو على تقدير: لكَ إقامة شَاهِدَيْكَ، أو طَلَبُ يمينه، فحُذِفَ الإقامةُ والطَّلب، وأُقيمَ المُضاف إليه مقامهُ فارتفعَ، وحُذف الخبرُ للعلمِ بهِ "[7]، وهذه التوجيهات قد سَبَقهُ إلى ذكرها الفاكِهاني[8]، والبرماويُّ[9]، والبدرُ العينيُّ[10].

ويبدو أنَّ جميع التقديرات تؤدّي معاني يختلف بعضها عن بعضٍ؛ فإنَّ تقدير المبتدأ يُحوِّل الجملة من الفعليَّة إلى الاسميَّة، والجملة الاسميَّة تدلُّ على الثبوت والاستمرار بخلاف الجملة الفعليَّة التي تدلّ على الحدوث والتجدُّد لارتباطها غالباً بزمنٍ معيَّن، وبالانتقال إلى الجملة الاسميَّة يكون المدلول العام: إنَّ هذه قاعدة ثابتة غير محدودة بزمن بل هي تصلح وتنطبق على كلِّ الأزمان، ولو كانت الاسميَّة على أصلها المنطقيّ، لقيل: المُثبتُ شاهداك، وإنْ قُصد منها الإخبار عن أثر الشَّاهدين، لقيل: شاهداكَ الحُجَّة، وإنْ قُصدَ الحصر؛ لأنَّ الكلام موجَّهٌ نحو المُخاطب لاستنطاقهِ وسماع حجَّته، قيل: لكَ إقامةُ شاهديك، وهكذا هي التقديراتُ حين تُنسب مع يمينه، وهكذا نجدُ أنَّ

---

(1) الناظر الصحيح: 24/2.

(2) ينظر: الكواكب الدراري: 16/8.

(3) ينظر: اللامع الصبيح: 5/ 440.

(4) ينظر: عمدة القاري: 51/9.

(5) ينظر: الجنى الداني: 124.

(6) صحيح البخاري: 143/3، رقم الحديث: 2515.

(7) الناظر الصحيح: 205/2.

(8) ينظر: رياض الأفهام: 5/ 304.

(9) ينظر: اللامع الصبيح: 214/8.

(10) ينظر: عمدة القاري: 13/ 243.

الحذفَ فتح باباً واسعاً من الوجوه الإعرابية التي بُنيَ عليها تَوسُّعٌ في المعاني، وهي معانٍ كلُّها صحيحةٌ ومُحتَملةٌ على السَّواء، بلا قوَّةٍ لبعضها على بعض.

ومن الاختلاف في الاعراب التَّوسُّع النَّاتج عن تبادل المواقع الإعرابيَّة بين الفاعل والمفعول، وذلك حين يكون جائزاً على السواء، وهو من المواضع القليلة في اللغة العربية مقارنةٍ بغيره، ومنه ما أورده سبط ابن العجمي عند شرحه لحديث: " مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا..."[1]، حيث ذكر أنَّه يجوزُ أنْ نجعل (بعضهم) في المكانين فاعلاً، فيكون مرفوعاً، أو أنْ نجعله مفعولاً فيكون منصوباً، وكذا الشأن مع (أعلاها)، و(أسفلها)[2]، ولم يُبيِّن أثر ذلك في التوسُّع في المعنى، ولم أجد مَنْ قال بهذا التوجيه ممَّن سبقه، أو عاصره، بحسب ما بين يديَّ من مصادر.

ويبدو لي أنَّ كلَّ وجهٍ إعرابيٍّ له معناه:

-أولاً: إذا قلنا: أصابَ بعضُهم أعلاها، وأصابَ بعضُهم أسفلها، فإنَّ المعنى يكون حينئذٍ، الجماعة الذين في الأعلى هم الذين اتَّخذوا مكانهم، وهكذا الذين في الأسفل، فكأنَّ ذلك باختيارٍ منهم.

-ثانياً: إذا قلنا: أصابَ بعضَهم أعلاها، وأصابَ بعضَهم أسفلها، فيكون المدلول: في القرعة كان نصيب الذين في الأسفل السُّفل، والذين في الأعلى العلوّ، وكأنه من غير تدخُّل منهم، وأنَّ القرعة هي التي أنتجت ذلك، والمعنيان جائزان مقبولان يؤيد كلّاً منهما قرائن لفظيَّة ومعنوية في الحديث.

ومن الاختلاف في الإعراب الذي يخصّ الفعل تحديداً، ما يكون جائزاً على الرَّفع والجزم، ومنه ما ذكرَهُ عند شرح حديث: " لاَ يَمْنَع جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ "[3]، حيث قال: " (لا يمنعُ) مرفوعٌ على النفي، ويجوز جزمُهُ على النَّهي "[4]، ولم يبيّن الفرق بينهما، وقد سبقَهُ إلى ذكر هذين الوجهين ابن حجر العسقلانيّ[5]، والبدرُ العينيّ[6].

والتَّوسُّع في المعنى هنا واضحٌ للعيان، أمَّا معنى النَّهي فمعلومٌ، وأمَّا معنى النَّفي، فهو: لا ينبغي ولا يصحُّ أصلاً للمؤمن منعُ جارهِ من ذلك[7]، والوجهان جائزان على السواء، وقد صرَّح بذلك

---

(1) صحيح البخاري: 139/3، رقم الحديث: 2493.

(2) الناظر الصحيح: 184/2.

(3) صحيح البخاري: 132/3، رقم الحديث: 2463.

(4) الناظر الصحيح: 178/2.

(5) ينظر: فتح الباري: 110/5.

(6) ينظر: عمدة القاري: 10/13.

(7) ينظر: شرح مصابيح السنة لابن ملك: 3/ 476.

ابن عثيمين حين قال: " فإن قال قائلٌ: هي ناهيةٌ واضحةٌ؛ أنَّ سيِّدنا الرسولρ ينهى، لكن إذا كانت نافية؟، فنقول: هذا النَّفي بمعنى النَّهي، ويأتي النفي بمعنى النهي تأكيداً، يعني: كأنَّه لا يمكن أن يمنع جار جاره، فيكون هذا أبلغ من النَّهي؛ ولهذا قال العلماء: قد يأتي الخبرُ بمعنى الأمر وقد يأتي النفي بمعنى النَّهي "[1].

وممَّا يخصُّ الفعل فيجوز أنْ يأتي على الرَّفع والنَّصب ما ذكره سبط ابن العجمي عند شرح حديث: " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَنْ يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَلاَ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ "[2]، حيث قال: " (وَلاَ يَبِيعَ): بالنَّصب على أنَّ (لا) زائدة، وبالرَّفع على تقدير (قال) قبله، عطفاً على (نهى) "[3]، ومبنى زيادة (لا) على اعتبار تكرُّر النفي، فتكون لمجرد التوكيد، ويكون الفعل (يبيع) معطوفاً لفظاً ومحلاً على (يتلقَّى) المنصوب بأنْ الظاهرة، فأمَّا تقدير (قال) فيجعل جملة (ولا يبيع)، جملة جديدة وأنَّ (لا) نافية.

وقد ذكر الوجهين الكرمانيُّ[4]، والبرماويُّ[5]، وغيرهما، والوجهان جائزان مقبولان.

ومن اختلاف الإعراب الاختلافُ في رفعِ اسمٍ من الجملة ونصبه، وإنْ كان ظاهره ومعناهُ الظَّرفيَّة، ومنه ما أورده سبط ابن العجمي تعقيبا على حديث روته السيدة عائشة–رضي اللهُ عنها– من حديثٍ طويل عندما فاتتها العمرةُ، وفيه قالت: " فَلَمَّا قَضَيْنَا الحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَρ: هَذِهِ مَكَان عُمْرَتِكِ..."[6]، فقد ذكر سبط ابن العجمي فيه ثلاثة أوجه مع بيان دلالاتها[7]:

–الأوَّل: أنَّ (مكان) مرفوعٌ على البدليَّة، أي: هذه بدلُ عمرتُكِ.

–والثَّاني: أنَّ مكان مرفوعٌ على الخبريَّة، أي: عوضُ عمرتك الفائتة.

–والثالث: أنَّهُ منصوبٌ على أنَّهُ ظرفٌ؛ لأنَّ العمرة ليست بمكان لعمرة أخرى.

---

[1] فتح ذي الجلال والإكرام: 139/4.

[2] صحيح البخاري: 92/3، رقم الحديث: 2274.

[3] الناظر الصحيح: 151/2.

[4] ينظر: الكواكب الدراري: 107/10.

[5] اللامع الصبيح: 7/ 223.

[6] صحيح البخاري: 140/2، رقم الحديث: 1556.

[7] الناظر الصحيح: 43/2.

الخاتمة ونتائج البحث

أهم النتائج التي توصلت إليها:

- تبيَّنَ أنَّ كثيراً من أساليب النحو وتقديراتها عند سبط ابن العجمي قد سبقهُ إليها شُرَّاح الحديث ولا سيَّما الطيبيّ والكرمانيّ وهذا أمرٌ بديهيٌّ؛ لأنَّ قواعد النحو واحدة، مع أنَّه انفرد ببعض التقديرات في مواضع قلَّ مَنْ ذهب إليها، وهذا يدلُّ على شخصيَّته اللغويَّة المستقلَّة.
- حلَّلَ سبط ابن العجمي أكثر شواهد أساليب علم المعاني في مواضعها، وكان مبدعاً في كثيرٍ من تلك التحليلات، دقيقاً في التوجيهات، وكثيراً ما ينقل عن السابقين ويُضيف لمساته التحليليَّة، وكون كثيرٍ من تحليلاته مقتضبة أمرٌ بديهيّ؛ لأنَّه يشرح أحاديث نبويَّة، قد لا يسعه المقام للإطالة.
- أكثر أنواع التوسُّع التي ذكرها سبطُ ابن العجمي ما يكونُ مبنيّاً على تعدُّد الوجوه الإعرابية.

المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري ، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط ، سلطنة عمان، 1420 هـ - 1999م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأَندُلُسيُّ (ت:745هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبدالتواب، ط1، مكتبة الخانجي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: 923هـ)، ط7، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323 هـ.
- الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (ت:463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ-2000م.
- اعلام الحديث (شرح صحيح البخاري): أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي الخطابي، تحقيق: محمد بن سعد، ط1، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1988م.
- إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي(ت:544هـ)، تحقيق: د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1419 هـ - 1998 م.
- البلاغة الصافية (في المعاني): د. حسن إسماعيل عبدالرزاق (ت:1429هـ)، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هـ1981م.
- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت: 489 هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421 هـ - 2001 م.
- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن يصل الأزدي الحميدي(ت: 488هـ)، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط1، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، 1415 هـ- 1995م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت:370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقن(ت:804هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1، دار النوادر، دمشق – سوريا، 1429 هـ - 2008 م.
- جماليات الاتساع في المعنى وتعدده –دراسة نظرية تطبيقية في القرآن الكريم– للأستاذ الدكتور عبد الحميد هنداوي، بحث منشور على الأنترنت لم تكتب سنة نشره.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ - 1992 م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت:392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة: إبراهيم محمد أبو سكين، مطبعة الزهراء ، مصر .
- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرجَانِيُّ (ت:471هـ): قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، ط3، مكتبة القدس للنشر والتوزيع، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، 1413هـ-1992م.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام: أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني (ت: 734هـ)، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، ط1، دار النوادر، سوريا، 1431 هـ -2010 م.
- شرح سنن أبي داود: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت: 844 هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، ط1، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، 1437 هـ - 2016 م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية مطبعة وزارة التعليم ، السعودية ، 1423هـ/2004م.
- شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك ابن بطال (ت:449هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1423هـ - 2003م.

- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د.طَه مُحسِن، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1405 هـ.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه): محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت: 256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط2، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) – تحقيق: أحمد عبد الفتاح، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفَرَاهِيدِيُّ البَصرِيُّ (ت:175هـ): تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ط1، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- غريب الحديث: القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، 1384 هـ – 1964م.
- الفائق في غريب الحديث: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت: 538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة، بيروت.(د.ت).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي(ت:852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بلاط، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، ط1، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، مصر 1427 هـ – 2006م.

- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، ط1،مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1412هـ .
- الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطِّيبِيُّ (ت:743هـ)، تحقيق عبدالحميد هنداوي، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، 1417هـ-1997م.
- الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البُخارِي: محمد بن يوسف بن علي شمس الدِّين الكَرمَانِيُّ (ت:786هـ)، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1401هـ-1981م.
- الكوكب الوهَّاج الروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: محمد الأمين بن عبدالله الأُرمِيُّ العَلَوِيُّ الهَرَرِيُّ الشَّافعيُّ، مراجعة لجنة من العلماء، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض،1430هـ-2009م.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت: 831 هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، ط1، دار النوادر، سوريا، 1433 هـ - 2012 م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد القَارِيُّ (ت:1014هـ): تحقيق صدقي جميل العطار، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1422هـ-2002م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السُّيُوطِيُّ (ت:911هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م. معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم) -المخطوطات والمطبوعات-: إعداد: علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، ط1، دار العقبة، قيصري، تركيا، 1422هـ - 2001م.
- مصابيح الجامع: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت: 827 هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، ط1، دار النوادر، سوريا، 1430 هـ - 2009 م.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت: 569هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1433 هـ - 2012 م.
- معاني الأبنية في العربية: د. فاضل السامرائي، ط2، دار عمار، الأردن، 1428هـ-2007م.

- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، 1420 هـ – 2000 م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: د. محمد إبراهيم عبادة، ط3، مكتبة الآداب، القاهرة، 2002م.
- المُفهِم لِمَا أشكَل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القُرطِبِيُّ (ت:656هـ)، تحقيق محيي الدين ديب مستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر، بيروت، 1417هـ–1996م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1428هـ – 2007م.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ – 1979م.
- منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النَّوويُّ (ت:676هـ)، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.
- النَّاظر الصحيح على الجامع الصحيح: أبو ذر موفق الدين أحمد بن إبراهيم المعروف بـ(سبط ابن الجوزي) (ت:844هـ)، تحقيق: حامد عبدالله المحلاوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1439هـ–2018م.
- النَّحو الوافي: عباس حسن (ت:1398هـ)، ط3، دار المعارف، مصر، 1975م.

References

• Al-Sahari, S. M. (1999). *Interpretation in the Arabic language* (1st ed.). Ministry of National Heritage and Culture. Muscat. Sultanate of Oman.

• Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resorption Of Beatings From The Tongue Of The Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library for Publishing and Distribution. Cairo.

• Shihab Al-Din, A. M. (1905). *Guidance Al Sari to Explain Sahih Al Bukhari* (7th ed.). Amiri Press. Egypt.

• Al-Qurtubi, Y. A. (2000). *Retrospection* (1st ed.). Al-Kotob Al Ilmiya press. Beirut.

• Al-Khattabi, H. M. (1988). *Aealam of Hadith (Explanation of Sahih Al-Bukhari)* (1st ed.). Umm Al-Qura University Press, Makkah.

• Al-Yahsabi, A. M. (1998). *Completing The Teacher with The Benefits of A Muslim* (1st ed.). Alwafa for publication, printing and distribution. Egypt.

• Abdel-Razzaq, H. I. (1981). *Pure rhetoric (in meanings)* (1st ed.). Al-Resala Foundation press. Beirut.

• Al-Andalusi, H. A. (2001). *Commenting on Al-Muwatta' in the interpretation of its languages and the obscure inflections of its syntax and meanings* (1st ed.) Obeikan Library press. Riyadh. Kingdom of Saudi Arabia.

• Al-Hamidi, M. F. (1995). *Interpretation the stranger of what is in the Sahihs of Bukhari and Muslim* (1st ed.). Al-Sunna library press. Cairo. Egypt.

• Al-Azhari, Kh. A. (2001). *Language refinement* (1st ed.). Arab Heritage Revival press. Beirut.

• Al-Mulaqqin, S. O. (2008). *Clarification of the explanation of the Al-Jami' Al-Sahih* (1st ed.). Al-Nawader press. Damascus. Syria.

• Al-Maliki, B. H. (1992). *Aljanaa Aldaani in the letters of meanings* (1st ed.). Al-Kotob Al Ilmiyyah press. Beirut.

• Jinni, O. (N.D). *Characteristics*. Alam Al-Kotob press. Beirut.

• Abu Sakin, I. M. (N.D). *Linguistic studies in the native language books*. Al-Zahraa press Egypt.

• Al-Jurjani, A. A. (1992). *Evidence of Miracles* (3rd ed.). Al-Madani Press. Cairo.

• Al-Fakhani, O. A. (2010). *Riyad al-Afham in explanation Umdat al-Ahkam* (1st ed.). Al-Nawader. Syria.

• Al-Shafii, Sh. A. (2016). *Explanation of Sunan Abi Daoud* (1st ed.). Al-Falah for Scientific Research and Heritage Investigation. Fayoum. Egypt.

• Al-Shafii, Sh. M. (2004). *Explanation of the Shudhur Al Dhahab in knowing the words of the Arabs*. The Ministry of Higher Education Press. Saudi Arabia.

• Ibn Battal, A. Kh. (2003). *Explanation of Sahih Al-Bukhari* (2nd ed.). Al-Rushd Library. Saudi Arabia. Riyadh.

• Jamal Al-Din, M. A. (1985). *Witnesses for clarification and correction of the problems of Al-Jami Al-Sahih* (1st ed.). Ibn Taymiyyah Library. Riyadh.

• Al-Jaafi, M. I. (2001). *Sahih Al-Bukhari (Al-Jami' al-Musnad al-Sahih that abbreviated from the affairs of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, his Sunnah and his days* (2nd ed.). Tawq Al Najaa press. Cairo.

• Al-Suyuti, J. A (1987). *Uqud al-Zabarjad on Musnad al-Imam Ahmad* (2nd ed.). Al Kotob Al Ilmiyyah press. Beirut.

• Al-Ayni, M. A. (N.D). *Umdat Al-Qari Explanation of Sahih Al-Bukhari*. Arab Heritage Revival press. Beirut.

• Al-Basri, A. A. (1980). *Al-Ain* (1st ed.). Al-Hilal Library and Publishing. Beirut.

• Al-Baghdadi, A. S. (1964). *Gharib Al Hadithi* (1st ed.). The Ottoman Encyclopaedia Press. Hyderabad, Deccan.

• Al-Zamakhshari, J. M. (1980). *Al Fayiqin Gharib Al-Hadith* (2nd ed.). Al-Maarifa press. Beirut.

• Al-Shafii, A. A. (1960). *Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari*. Al-Marifah press. Beirut.

• Al-Uthaymeen, M. S. (2006). *Fath Dhi Aljalal and Aliikram in explanation Bulugh Al Maram* (1st ed.). Islamic Library for Publishing and Distribution. Cairo.

• Al-Askari, A. A. (1992). *Linguistic differences* (1st ed.). Islamic Publishing Foundation affiliated to the Teachers' Association. Qom. Iran.

• Al-Tibi, Sh. A. (1997). *Al Kashif Ean Haqayiq Al Sunun (Explain Al Taybi on Mishkaat Al Masabih)* (1st ed.). Nizar Mustafa Al-Baz Library. Riyadh.

• Al-Kirmani, M. Y. (1981). *Al-Kawakeb Al-Darari on Explanation of Sahih Al-Bukhari* (2nd ed.). Arab Heritage Revival press. Beirut.

• Al-Shafii, M. A. (2009). *Al-Kawkab al-Wahaj al-Rawd al-Bahaj on Sharh Sahih Muslim bin al-Hajjaj* (1st ed.). Al-Minhaj for Publishing and Distribution. Riyadh.

• Al-Shafii, Sh. M. (2012). *Al-Lama Al-Sabih explaining Al-Jami Al-Sahih* (1st ed.). Al-Nawader press. Syria.

• Al-Qari, A. S. (2002). *Marqat al-Mafatih, an explanation on Mishkaat Al Masabih* (1st ed.). Al-Fikr for printing, publishing and distribution. Beirut.

• Al-Suyuti, A. (1998). *Al-Mizhar in Language Sciences and its types* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alami press. Beirut.

• Al-Damamini, M. A. (2009). *Masahib al-Jami* (1st ed.). Al-Nawader press. Syria.

• Al-Qarqul, I. Y. (2012). *Matalie Al Anwar on Sihah Al Uathar* (1st ed.). Ministry of Awqaf and Islamic Affairs press. Qatar.

• Al-Samarrai, F. (2007). *Meanings in Arabic* (2nd ed.). Al-Ammar press. Jordan.

• Al-Samarrai, F. (2000). *Syntax meanings* (1st ed.). Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution. Jordan.

• Obada, M. I. (2002). *Glossary of grammar, morphology, performances and rhyme terms* (3rd ed.). Library of Arts. Cairo.

• Al-Qurtubi, A. O. (1996). *Al Mufhim Lima Ashkal Min Talkhis Kitab Muslim* (1st ed.). Ibn Katheer for Printing and Publishing. Beirut.

• Al-Shatibi. I. M. (2007). *Al-Maqasid Al-Shafia in explanation Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiya Ibn Malik)* (1st ed.). Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University. Makkah.

• Al-Razi, A. F. (1979). *Maqayis Al-lughah*. Al-Fikr press. Egypt.

• Al-Nawawi, M. Y. (1972). *Curriculum Explanation of Sahih Muslim bin Al-Hajjaj*. (2nd ed.) Arab Heritage Revival press. Beirut.

• Al-Jawzi, M. A. (2018). *Al Nadhr Al Sahih on Al Jamie Al Sahihi* (1st ed.). Al-Kotob Al Ilmiyyah press. Beirut.

• Hassan, A. (1975). *Al-Nahw Al-Wafi* (3rd ed.). Al-Maarif press. Egypt.